

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

# الإصلاح بين اليمين واليسار

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

جورج جقمان

الأثر الفكري للهزيمة أدى إلى «عودة الخطاب الديني إلى التمسك بتقليديته المرفقة بالسلفية. لم يعد

الهدف إعادة الفهم وتجديد التفسير، بل صار هو حكم استعادة الماضي اليوتوبي بإعادة تأسيس الخلافة.،

لا شك أن هذه التيارات موجودة وتمثل في حركات وأحزاب عدة، منها التيار الوهابي وأثرة في عدة

دول بسبب نفوذ السعودية ودعمها لبعض هذه التيارات. وربما يكون من الصحيح أيضاً أنه على

الصعيد الجماهيري يوجد عودة إلى التمسك بالتقليدية. ولكن قد يكون من المفيد التمييز بين نطاقين

من التحليل، الأول وجود مفكرين مسلمين من التيار الإصلاحي أو عديمه، والثاني تأثير هؤلاء في

الجمهور العام، والتوجه العام للجمهور. والتفسير الأدسب لهذا التوجه.

إن هذا التمييز يكتسب أهمية خاصة من حقيقة وجود استمرار للتيار الإصلاحي بعد العام ١٩٦٧ حتى

لو يصف هؤلاء أنفسهم «باليسار الإسلامي» . فالعودة للإصلاح ما زالت مستمرة عند مفكرين عديدين،

حتى لو لم يكونوا من المعروفين لدى الجمهور، وانطلاقاً من الحاجة لتبني بعض قيم الحضارة وبنائها

على أسس من التراث.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى كتابات حسن الترابي الذي يجمع بين الفكر والسياسة في حياته

الشخصية، كنموذج لدعوة منتشرة بين مفكرين معاصرين. فهو يقول -على سبيل المثال لا الحصر-

في كتابه تجديد الفكر الإسلامي، نحن في أشد حاجة لنظرة جديدة في أحكام الطلاق والزواج،

نستفيد فيها من العلوم الاجتماعية المعاصرة، ونبني على فقهما للوروث، وننظر في الكتاب والسنة،

مزودين بكل حاجات عصرنا ووسائله وعلومه، وبكل التجارب الفقهية الإسلامية والمقارنة، لعلنا نجد

هدياً لا يقتضي شرع الله في سياق واقعنا العرين. والترابي ليس الوحيد الذي دعا لفتح باب الاجتهاد

لغرض التجديد وإيفاء الحاجات المعاصرة.

غير أن المحل الأساسي للتمييز بين التقليدية واليسار الإسلامي، بتعريف الكاتب، يتعلق بالأهداف، وما

إذا كانت حدائية، أو في هذا الاتجاه، أم لا. لكن هذا التمييز لا يخلو من إشكاليات مفاهيمية تنبع

جزئياً من درجة انطباقها على التيارات والحركات والمفكرين المختلفين. فالكثير من التيارات الإسلامية

-حدائية، بمعنى أنها تسعى لتغيير الواقع المعاش وتغيير أنظمة حكم لأنها تعتبرها ثدور في فلك

الدول الغربية، ولا تعمل لصالح المواطنين. ولا مكان هنا «الإطاعة أولي الأمر»، فالتغيير والثورة هما

الهدف.

وبهذا المعنى، فإن المحل الأساسي في حدائية أو عدم حدائية هذه الحركات أو المفكرين يكمن في

وبرايمها المسلحة، يشقها الذاتي والموضوعي.

ويستعرض الفصل الأول، تلك الصعوبات التي واجهت العمل الميداني، وكان أبرزها، تحفظ

بعض المؤسسات الحكومية عن الإدلاء ببعض المعلومات اللازمة للبحث، وكذلك صعوبة

الوصول إلى بعض الوزارات والمؤسسات خاصة في شمال الضفة الغربية، وتعدد مصادر

المعلومات في المؤسسات الحكومية وتوزعها على دوائر مختلفة، إضافة للتغييرات السريعة

في الأوضاع الميدانية سياسياً وعسكرياً وانعكاساتها على مرارة الأوضاع الاجتماعية -

الاقتصادية.

ويرسم الفصل الثاني صورة ملامحية موجزة للبيئة الاجتماعية - الاقتصادية التي ولدتها

الإجراءات الاسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة، والتي تظهر بمجملها حجم الخسائر والأضرار

الجسيمة التي لحقت بكافة مناحي حياة المجتمع.

يتوقف هذا الفصل، حول أثر الإجراءات الاسرائيلية على قطاع الصحة، حيث تظهر البيانات،

تردياً شديداً في الأوضاع الصحية في الضفة والقطاع، وهو ناجم بالطبع عن الأعباء

الكبيرة التي لحقت بالقطاع الصحي جراء سياسات القمع والعدوان الاسرائيلي. ويتمثل

ذلك، بالأعداد الكبيرة من الشهداء، حيث بلغ عددهم حتى تاريخ ٢٥/٢٠٠٢، زهاء ٢,٦١١

شهيداً، وكذلك ارتفاع عدد الجرحى، حيث بلغ عددهم زهاء ٢٦,٧٣٧ لغاية ٢٠٠٢/٨/٢٥. أما

فيما يتعلق بنسب الإعاقة، فقد بلغت نسبة ١٢,٦ من الإجابات إعاقات دائمة، ونسبة ٢٢,٦

إعاقات مؤقتة. وإضافة إلى ذلك، فقد برزت صعوبات جمة للوصول إلى مراكز الخدمات

الطبية واستنفاد المخزون الدوائي.

وعلى صعيد التعليم، فقد تركزت الإجراءات الاسرائيلية آثاراً سلبية واضحة، إذ تعطل

الكثير من المدارس والكتليات والجامعات أثناء فترات منع التحول، كما حالت سياسة عزل

المناطق والحصار دون وصول عدد كبير من المعلمين والطلبة إلى مدارسهم وجامعاتهم، ما

أدى إلى إلحاق ضرر كبير بالعملية التعليمية برمتها، وخاصة في الضفة الغربية. وعلى

صعيد الاقتصاد، فقد ألحقت إجراءات الاحتلال أضراراً كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني

ووضعت على حافة الانهيار. وقدرت بكدار، خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال السنة

الأولى فقط من الحصار الاسرائيلي بحوالي ٥٢٨٨ مليون دولار، منها ٢٨٦١ مليون دولار ناتجة

عن تعطيل القطاعات الإنتاجية، أدى ذلك بدوره إلى ازدياد معدلات البطالة، إذ ارتفعت من

١٤,١% في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٥% في العام ٢٠٠١، وبلغت مستوى غير مسبوق العام ٢٠٠٢ حيث

كانت ٣٢,٦%. وحسب تقديرات البنك الدولي، بعد زهاء ١٥ شهراً من الانتفاضة، فقد بلغت

نسبة الفقر إلى ٦٠% في العام ٢٠٠٢. وبذلك حولت اسرائيل الأراضي الفلسطينية إلى مناطق

منكوبة.

ويركز الفصل الثالث على اساليب التكيف والمقاومة في الوزارات والمؤسسات الحكومية

وبعض المؤسسات غير الحكومية في ظل الظروف المفروضة عليها، خلال الانتفاضة، كما

يبرز هذا الفصل طبيعة المساعدات المقدمة، من قبل هذه المؤسسات لفئات المجتمع المختلفة

ووجهها.

يتوقف هذا الفصل عند الخطط والبرامج والمشاريع التي استحدثتها الوزارات والمؤسسات

الحكومية وغير الحكومية، عبر قسمين، الأول يعالج تكيف الوزارات والمؤسسات الحكومية،

والثاني عينة من المنظمات غير الحكومية وبعض مؤسسات المجتمع المدني الخدمية، التي

كان عملها مشابهاً لعمل المنظمات غير الحكومية خلال الانتفاضة. ويخلص الفصل، إلى

انه وبصورة عامة، كان تكيف الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني،

جزءاً من عملية تكيف المجتمع الفلسطيني، وأحد العوامل التي ساهمت في تعزيز فرص

وامكانات المجتمعات المحلية في التكيف، حيث تظهر فاعلية تكيف هذه المؤسسات في

مساهمتها في تكيف المجتمعات المحلية.

ويحلل الفصل الرابع آليات وأنماط التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية المبحوثة بالتركيز

على محددات هذه الآليات.

يتطرق هذا الفصل إلى الإجراءات الاسرائيلية على المجتمعات المحلية المبحوثة، وكذلك

الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للإجراءات الاسرائيلية على المجتمعات المحلية، من حيث

مستويات العيشة والفقر والبطالة، والهجرة والتهجير، والقطاع الصحي والخدمات الصحية،

وقطاع التعليم والخدمات التعليمية، ونحسار وخلخلة العلاقات الاجتماعية.

إلى جانب آخر يتطرق هذا الفصل إلى اساليب التكيف المقاوم، واختلاف تجارب المدن والبلدات،

بعضها عن بعض.

ويلقي الفصل الأضواء على تفعيل الثقافة التضامنية، في اطار التكيف المقاوم في المجتمعات

المحلية الريفية والنسيج الاجتماعي القابل للفصل الجماعي، وكذلك تفعيل الثقافة

التضامنية في اطار التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية للدينية.

وفي ختام الفصل، يتطرق للفنون، لجملة ملاحظات ختامية، حول تجارب المبادرات الشعبية،

الأثر الفكري للهزيمة أدى إلى «عودة الخطاب الديني إلى التمسك بتقليديته المرفقة بالسلفية. لم يعد

الهدف إعادة الفهم وتجديد التفسير، بل صار هو حكم استعادة الماضي اليوتوبي بإعادة تأسيس الخلافة.،

لا شك أن هذه التيارات موجودة وتمثل في حركات وأحزاب عدة، منها التيار الوهابي وأثرة في عدة

دول بسبب نفوذ السعودية ودعمها لبعض هذه التيارات. وربما يكون من الصحيح أيضاً أنه على

الصعيد الجماهيري يوجد عودة إلى التمسك بالتقليدية. ولكن قد يكون من المفيد التمييز بين نطاقين

من التحليل، الأول وجود مفكرين مسلمين من التيار الإصلاحي أو عديمه، والثاني تأثير هؤلاء في

الجمهور العام، والتوجه العام للجمهور. والتفسير الأدسب لهذا التوجه.

إن هذا التمييز يكتسب أهمية خاصة من حقيقة وجود استمرار للتيار الإصلاحي بعد العام ١٩٦٧ حتى

لو يصف هؤلاء أنفسهم «باليسار الإسلامي» . فالعودة للإصلاح ما زالت مستمرة عند مفكرين عديدين،

حتى لو لم يكونوا من المعروفين لدى الجمهور، وانطلاقاً من الحاجة لتبني بعض قيم الحضارة وبنائها

على أسس من التراث.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى كتابات حسن الترابي الذي يجمع بين الفكر والسياسة في حياته

الشخصية، كنموذج لدعوة منتشرة بين مفكرين معاصرين. فهو يقول -على سبيل المثال لا الحصر-

في كتابه تجديد الفكر الإسلامي، نحن في أشد حاجة لنظرة جديدة في أحكام الطلاق والزواج،

نستفيد فيها من العلوم الاجتماعية المعاصرة، ونبني على فقهما للوروث، وننظر في الكتاب والسنة،

مزودين بكل حاجات عصرنا ووسائله وعلومه، وبكل التجارب الفقهية الإسلامية والمقارنة، لعلنا نجد

هدياً لا يقتضي شرع الله في سياق واقعنا العرين. والترابي ليس الوحيد الذي دعا لفتح باب الاجتهاد

لغرض التجديد وإيفاء الحاجات المعاصرة.

غير أن المحل الأساسي للتمييز بين التقليدية واليسار الإسلامي، بتعريف الكاتب، يتعلق بالأهداف، وما

إذا كانت حدائية، أو في هذا الاتجاه، أم لا. لكن هذا التمييز لا يخلو من إشكاليات مفاهيمية تنبع

جزئياً من درجة انطباقها على التيارات والحركات والمفكرين المختلفين. فالكثير من التيارات الإسلامية

-حدائية، بمعنى أنها تسعى لتغيير الواقع المعاش وتغيير أنظمة حكم لأنها تعتبرها ثدور في فلك

الدول الغربية، ولا تعمل لصالح المواطنين. ولا مكان هنا «الإطاعة أولي الأمر»، فالتغيير والثورة هما

الهدف.

وبهذا المعنى، فإن المحل الأساسي في حدائية أو عدم حدائية هذه الحركات أو المفكرين يكمن في

وبرايمها المسلحة، يشقها الذاتي والموضوعي.

ويستعرض الفصل الأول، تلك الصعوبات التي واجهت العمل الميداني، وكان أبرزها، تحفظ

بعض المؤسسات الحكومية عن الإدلاء ببعض المعلومات اللازمة للبحث، وكذلك صعوبة

الوصول إلى بعض الوزارات والمؤسسات خاصة في شمال الضفة الغربية، وتعدد مصادر

المعلومات في المؤسسات الحكومية وتوزعها على دوائر مختلفة، إضافة للتغييرات السريعة

في الأوضاع الميدانية سياسياً وعسكرياً وانعكاساتها على مرارة الأوضاع الاجتماعية -

الاقتصادية.

ويرسم الفصل الثاني صورة ملامحية موجزة للبيئة الاجتماعية - الاقتصادية التي ولدتها

الإجراءات الاسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة، والتي تظهر بمجملها حجم الخسائر والأضرار

الجسيمة التي لحقت بكافة مناحي حياة المجتمع.

يتوقف هذا الفصل، حول أثر الإجراءات الاسرائيلية على قطاع الصحة، حيث تظهر البيانات،

تردياً شديداً في الأوضاع الصحية في الضفة والقطاع، وهو ناجم بالطبع عن الأعباء

الكبيرة التي لحقت بالقطاع الصحي جراء سياسات القمع والعدوان الاسرائيلي. ويتمثل

ذلك، بالأعداد الكبيرة من الشهداء، حيث بلغ عددهم حتى تاريخ ٢٥/٢٠٠٢، زهاء